

أحال موجهي المواد الأساسية إلى التقاعد وانهى خدمة موظفتين في «الكنترول» ومعلمة

الحجرف يقبل استقالة الكندري والعمر.. على خلفية «الغش» في الامتحانات

«التربية» لن تسمح لمن لا يقدر شرف المهنة أن ينتمي إلى الوزارة ويعمل بها ملتزمون بمبدأ الشفافية وتحمل المسؤولية بإطلاع المجتمع على الإجراءات

كتب فارس العبدان

لا نقبل بما حدث ولا بوجود هذه الممارسات ضمن منظومتنا التعليمية

أعلن وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور تاييف الحجرف قبوله استقالة وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم العام محمد الكندري ومديرة منطقة العاصمة التعليمية يسرى العمر على خلفية حالات سلبية وغش رافقت الاختبارات النهائية الجارية للطلبة.

وقال الوزير الحجرف في مؤتمر صحفي أمس متحور حول بعض الحوادث السلبية التي واكبت الاختبارات من غش ونسب للاختبارات انه أحال موجهي عموم المواد الأساسية إلى التقاعد وكلف الموجهين الأوائل ليحلوا محلهم مؤكدا حرصه على وجود البديل لئلا تحصل أي فجوة أو فراغ ربما يؤثران على سير الاختبارات.

وأكد التزام الوزارة بمبدأ الشفافية وتحملها المسؤولية الملقاة على عاتقها في مشاركة المجتمع وإطلاعه على الإجراءات المتخذة بشأن تلك الحوادث السلبية المؤسسة لافق إلى أن «التربية» لن تسمح لمن لا يقدر شرف المهنة أن ينتمي إلى الوزارة.

وشدد الدكتور الحجرف على أن وزارة التربية لا تقبل بما حدث



جانب من المؤتمر الصحافي لوزير التربية د. تاييف الحجرف (تصوير: صالح محمد)

إجراءات رادعة للحيلولة دون تكرار هذه الظواهر .. وفتح تحقيق عاجل

وأعاد الوزير الحجرف التأكيد على أن الغش أمر غير مقبول أبداً بالنسبة لوزارة التربية «وما يعيننا سلامة وسمعة نظام تعليمي قائم منذ عقود وقد اتخذنا الإجراءات التي من شأنها ضمان عدم تكرار ما حدث».

وتمن موقف الوكيل المساعد

ثانية لحالة من الهرج والمرج في اختبار اللغة العربية الخاص بالصف الحادي عشر في اللجنة الثالثة بمدرسة أحمد بشر الرومي.

وأضاف أن المراقبين والمعلمين والمدربين المساعدين والمدير لم يتعاملوا مع ما حدث من

الأساسية حيث ابلغوا باحثهم إلى التقاعد لأنهم مسؤولون بشكل أساس عن تقييم المعلم وسينم تكليف الموجهين الأوائل ليحلوا محلهم.

وأضاف أن ما يطبق على التعليم العام من لوائح ونظم يطبق على التعليم الخاص «في وقت تعمل الوزارة على تلافى القصور خلال الفترة المتبقية من اختبارات الفترة الحالية» مشدداً على أنه لن يحامل أبداً على الوطن ومستقبله «ولن نتردد في اتخاذ مثل هذه الإجراءات مع كل من يقصر بأداء عمله».

الغش أمر مرفوض تماماً بالنسبة للوزارة وما يعيننا سمعة نظامنا التعليمي

ويبين أن الحادثة الثالثة وقعت في ثانوية نورية الصباح بمنطقة الجهراء التعليمية في اختبار الجيولوجيا، «حيث قامت معلمة والفدة بإبصال الإجابات النموذجية إلى الطالبات وقد صدر قرار بإقالة هذه المعلمة».

وقال إن تراكم مجمل تلك الأمور لدرجة الوصول إلى ما حدث من أوضاع غير مقبولة «تقع فيه المسؤولية على اللجان والتوجيه الفني التي عجزت عن تقييم دقيق وشكل موضوعي للمعلمين ما تطلب وقفة حازمة وقد تم الاجتماع مع موجهي عموم المواد

بالتعاون مع خفر السواحل ولجنة إزالة التلوثات البلدية

فريق الغوص ينجح في رفع «يخت» غارق في جزيرة كبر

الشطي: الفريق وضع خطة محكمة لإزالة اليخت عبر استخدام آليات كبيرة



إزالة مخلفات الطارب بنجاح

البحرية. وبين أن هذا الإنجاز تم بعد جهد متواصل على مدار ثلاثة أشهر حيث واجه الفريق صعوبات عديدة منها نقل الأبنية من الكويت إلى ساحل الجزيرة مع ارتفاع درجات الحرارة وصعوبة التحرك بالساحل الرملي للجزيرة.

وأوضح الشطي إلى أن الفريق يستعد حالياً لاستكمال تنظيف جميع مخلفات اليخت للتأكد من عدم وجود أجزاء منه في الجزيرة مشيراً إلى أن هذا المشروع يعد من المشاريع التطوعية المهمة لفريق الغوص الكويتي من أجل حماية البيئة البحرية والساحلية.

وأعرب عن الشكر لادارة العامة لخفر السواحل ولجنة إزالة التلوثات وبلدية الكويت على تعاونها لإنجاز هذا العمل داعياً رواد الجزيرة إلى الحفاظ على الحياة البحرية والساحلية والطيور المهاجرة واعاشاشها وعدم رمي المخلفات على ساحل الجزيرة.

تمكن فريق الغوص الكويتي بالميرة التطوعية البيئية وبمساعدة الإدارة العامة لخفر السواحل ولجنة إزالة التلوثات التابعة لمجلس الوزراء وبلدية الكويت من إزالة اليخت غارق بجزيرة كبر في الجهة الجنوبية الشرقية للجزيرة.

وقال مسؤول العمليات البحرية في الفريق وليد الشطي لـ «كونا» أمس أن الفريق وضع خطة محكمة لإزالة اليخت عبر استخدام آليات كبيرة تابعة للجنة إزالة التلوثات بعد نقلها بسفن الإدارة العامة لخفر السواحل للجزيرة بقيادة ومتابعة وكيل وزارة الداخلية المساعد لأمن الحدود اللواء الشيخ محمد يوسف الصباح.

وأضاف الشطي أن وجود اليخت يمثل خطراً على البيئة البحرية والساحلية بالجزيرة نظراً إلى غرقه بالقرب من الشعاب المرجانية ما يؤثر في الحياة البحرية إضافة إلى الملائحة



رفع قطع اليخت من الشاطئ

بغداد تشكر الموقف الكويتي لمساعدتها على فتح صفحة جديدة من العلاقات

الكويت تهنيء العراق بالخروج من «الفصل السابع» واستعادة دورها الإقليمي

مسألة الأسرى والمفقودين والممتلكات ذات طبيعة إنسانية نتطلع لتعاون بغداد فيها



نوري المالكي



صباح الخالد

تحويل الولاية من الفصل السابع إلى السادس جاء ثمرة للعلاقات بين البلدين

معالي الأمين العام للأمم المتحدة المتواصلة في هذا الشأن.

من جانبه أعرب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أمس عن شكره لدولة الكويت على فتح صفحة جديدة من العلاقات وذلك إثر خروج العراق من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقال المالكي في كلمة خلال احتفالية بالخروج من الفصل السابع أن الشعب العراقي سيقف مع الدول التي وفقت مع العراق معرباً عن شكره للسكترير العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي أوصى بخروج العراق من هذا البند ولأعضاء مجلس الأمن الذين صوتوا على ذلك.

وأضاف أنه بعد أكثر من عقدين من فقدان السيادة «تفك اليوم

بحكم مسؤولياته بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحين أصدر قراراته بخصوص الحالة في العراق والتويد فقد أصدرها لاستشارته بتهيئة السلم والأمن في العالم.

وأردف البيان وعندما يقرر مجلس الأمن اليوم عدم العمل بهذه القرارات فإن ذلك يأتي وفق قناعاته وحده فهو الجهة الوحيدة التي تقرر العمل أو عدم العمل بهذه القرارات أو خضوعها من عدمه لأي من صول ميثاق الأمم المتحدة.

وتطرق البيان إلى تصريح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد تعليقا على صدور قرار مجلس الأمن رقم 2107 / 2013 بتاريخ 6/27/2013 بشأن إنهاء ولاية المنيق الدولي رفيع المستوى لشؤون الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات وتحويلها إلى بعثة الأمم المتحدة في العراق «يونامي» لم المتحدة في العراق «يونامي» تحت الفصل السادس بما يلي»

ترحب دولة الكويت بصدور قرار مجلس الأمن رقم 2107 / 2013 والذي قرر فيه بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق «يونامي» تحت الفصل السادس بدلا من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمساعدة في العراق وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن لأحاطته بأخر التطورات التي حين تسوية هذا الملف وإنتهائه منه.

وقال الخالد: تعبر الكويت عن تقديرها للدور المهم لمجلس الأمن ومتابعته الدقيقة لسنوات عدة لضمان تنفيذ كافة الالتزامات التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ببند الحالة بين العراق والكويت، وكذلك لجهود

تقدمت الكويت أمس إلى العراق بالتهنئة على الخروج من أحكام الفصل السابع مؤكدة بأن ذلك سيمكن الأشقاء من استعادة دورهم الطبيعي في محيطهم الإقليمي والدولي وسييسر في تعزيز ودعم العلاقات الثنائية بين دولة الكويت والعراق والانتقال بها إلى مرحلة تحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الشقيقين.

وقال البيان الذي ينهت «كونا» أمس أن الكويت تؤكد على أن تحويل هذه الولاية من الفصل السابع إلى السادس جاء ثمرة للتطور الإيجابي للعلاقات بين دولة الكويت وجمهورية العراق والزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين وما نتج عن هذه الزيارات من توقيع اتفاقيات هامة للطرفين والتوصل إلى تفاهات بشأن بعض المسائل الثنائية والالتزامات الدولية.

وأضاف البيان: الكويت تعرب عن دعمها لخفر السواحل الكويتي رقم 2107 / 2013 وتؤكد أن مسألة الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية هي مسائل ذات طبيعة إنسانية بحثة وتتطلع إلى مواصلة الحكومة العراقية لجهودها بالتعاون مع دولة الكويت والمجتمع الدولي في إطار اللجنة الثنائية واللجنة الفنية المنبثقة عنها برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإنهاء هذا الملف.

وتابع البيان: وتفعيل لهذه الآلية سوف تقوم الوزارة بتعيين أحد كبار دبلوماسيينها في السفارة في بغداد للتفرغ للعمل مع بعثة اليونامي لمساعدة هذا الملف الإنساني عن كذب بالإضافة إلى التعاون المباشر مع الجانب العراقي.

وأشار البيان إلى أن مجلس الأمن عندما يصدر قراراته فإنه يصدرها

مجلس الأمن يصدر قراراته بحكم مسؤولياته بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين

مروان بتصرفاتنا ولا مجال لنا إلا ان نعيش أخوة متحابين ونرفض الخطاب الطائفي والطائفين لنحمي شعنا من هذه المشكلة العظيمة ولنرفض كل سياسة تضعف بلدنا».

وأكد على وجوب العمل على «تحقيق المصالحة والتهنئة وحل التعقيدات التي يعيشها الواقع العراقي في ظل الدستور».

ودعا إلى العمل على تحقيق اللقاء الوطني الذي يجمع كل شرائخ الشعب العراقي من دون إقصاء أو تهديد».

وكان المالكي قال في احتفالية قبل يومين «إن قدرة العراق والكويت على إعادة جسور الثقة ستكون كبيرة».

يمكن أن يتخطى مرة أخرى في السياسات التي كان يتبعها نظام صدام حسين ولا في سياسات الاستقطاب والمحاور».

يذكر أن مجلس الأمن صوت أول مرة بالإجماع على خروج العراق جزئياً من أحكام الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

وأشاد السكترير العام للأمم المتحدة بان كي مون في تقريره الأخير بهذا الصدد بدور دولة الكويت في مساعدة العراق على تنفيذ التزاماته وذلك بإبائها تجاوبا ومرونة في حل المسائل الثنائية بين البلدين.

وفي وقت سابق اليوم رحبت الكويت بصدور القرار 2107/2013 الذي أخرج العراق من طائفة البند السابع وأحال الممتلكات الكويتية إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق «يونامي» تحت الفصل السادس بدلا من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

المالكي: الشعب العراقي سيقف مع الدول التي وقفت مع العراق وأوصت بخروجه من البند نقدم التهانى لإزالة كابوس الفصل السابع وعودة العراق بكامل سيطرته للعالم سياستنا الجديد قائمة على احترام شعوب العالم وعدم التدخل في شؤونهم